سلطة اتخاذ القرار لدى المرأة القروية وأثرها في تحقيق التنمية الترابية: دراسة ميدانية بجماعتي بير الطالب وزكوطة

الموحدي مديحة
ذ صبروا فهد
مختبر بنية البحث: إعداد التراب جيو– بيئة والتنمية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة ابن طفيل القنيطرة
المملكة المغربية

الملخص:

تهدف هذه المداخلة إلى إبراز واقع سلطة اتخاذ القرار لدى المرأة القروية داخل الأسرة، ومدى انعكاس ذلك على مساهمتها في تحقيق التنمية الترابية، من خلال دراسة ميدانية بجماعتي بير الطالب وزكوطة بإقليم سيدي قاسم. وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن محدودية مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات، خاصة المرتبطة بالحيازات الفلاحية والتصرف في الموارد، تشكل أحد أبرز العوائق أمام تفعيل دورها التنموي.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، بالاستناد إلى استمارة ميدانية ومقابلات مع الأسر القروية، لتحليل طبيعة توزيع السلطة داخل الأسرة. وأظهرت النتائج أن القرار المتعلق بالبيع والشراء والرهن والتصرف في الممتلكات الفلاحية يظل في معظمه بيد الرجل، بينما يقتصر دور المرأة غالبًا على تربية الأبناء وتدبير الشؤون اليومية للأسرة، وهو ما يعكس استمرار التقسيم التقليدي للأدوار رغم مساهمتها الفعلية في الأنشطة الفلاحية والاقتصادية.

وتخلص الدراسة إلى أن تعزيز مشاركة المرأة القروية في اتخاذ القرار داخل الأسرة يعد مدخلًا أساسيًا لتمكينها وتحقيق تنمية ترابية أكثر شمولًا واستدامة.

الكلمات المفتاحية: جماعة زكوطة، جماعة بير الطالب، المرأة القروية، اتخاذ القرار، الأسرة القروية، الحيازات الفلاحية، التنمية الترابية، التمكين، الأدوار الاجتماعية.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة:

تطرح قضية المرأة واحدة من أكبر الإشكاليات بالمجتمع على اختلاف ثقافاته باعتبار أن المنزلة الثانوية للمرأة في المجتمع شيء مشترك بين البشرية كافة حقا،[1] لحسن الحظ أصبح الاهتمام بقضايا المرأة في السنوات الأخيرة، وبأهمية دورها في التنمية يتزايد بشكل كبير، حيث أن مفهوم التنمية المستدامة لا يكتمل بدون إسهام جميع أفراد المجتمع في العملية التنموية، حيث يقول إبن رشد في جوامع سياسة أفلاطون في المقالة الثالثة (1198-1126م)" علينا أن لا نخدع بأن المرأة تبدو في الظاهر صالحة للحمل و الحضانة فقط،فما ذلك إلا لأن حالة العبودية التي أنشأنا عليها نسائنا أتلفت مواهبهن العظيمة.يجب على النساء أن يقمن بخدمة المجتمع و الدولة قيام الرجال ،فإن الكثير من فقر العصر وشقائه،يرجع إلى أن الرجل يمسك المرأة لنفسه ،كأنها نبات أو حيوان أليف، مجرد متاع فان بدلا من أن يمكنها من المشاركة في إنتاج الثروة المادية و العقلية وفي حفظها"،[2]

من خلال توزيع الحقوق بين الرجال و النساء ومنح سلطة القرار للرجال، جردت المرأة من امتلاك أي نوع من أنواع السلطة للحفاظ على النظام الأبوي فلابد أن تمر عبر وسائط،حيث أن المكان المركزي هو مكان الزوج أو الأب والمكان التابع للزوجة أوالأم حيث يتسم المكان المركزي للذكور بالانفتاح والتعدد، أما مكان الزوجة أو الأم التابع، فيتسم بالانغلاق حيث يضم حواجز لا يمكن للمراة تخطيها،[3] لقد اظهرت مختلف الدراسات والأبحاث أن المرأة ما زالت لا تجرؤ على التصريح أنها صاحبة القرار، لم يعد تمكين المرأة القروية يقتصر على تحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، بل أصبح يرتبط أيضًا بتعزيز قدرتها على اتخاذ القرار، انطلاقًا من الأسرة باعتبارها النواة الأولى للتنمية، خاصة في ما يتعلق بتدبير الأنشطة الفلاحية، وتوجيه الموارد، والمساهمة في القرارات الإنتاجية، بما يعزز دورها كشريك أساسي في تحقيق التنمية الترابية المستدامة. وفي ضوء ذلك، يثار التساؤل الآتي: إلى أي حد تتمتع المرأة القروية بسلطة فعلية في اتخاذ القرارات داخل الأسرة، ولا سيما المرتبطة بالأنشطة الفلاحية، وما انعكاس ذلك على مساهمتها في تحقيق التنمية الترابية بجماعتي بير الطالب وزكوطة؟

توطين مجال الدراسة

تقع جماعتا زكوطة وبير الطالب بإقليم سيدي قاسم، جهة الرباط سلا القنيطرة، وتمثلان مجالًا فلاحيًا يتمتع بمؤهلات طبيعية وموقع استراتيجي. تمتد جماعة زكوطة على مساحة 117 كلم^2، وتتميز بسيادة التلال المنخفضة وشبكة مائية موسمية، إضافة إلى تنوع تضاريسها الذي يوفر إمكانيات زراعية ورعوية مهمة. أما جماعة بير الطالب، فتبلغ مساحتها 85 كلم^2، وتقع بين سهل الغرب وهضبة سايس، وتستفيد من قربها من الطريق الوطنية رقم 4، والسكك الحديدية، ووادي سبو، فضلًا عن توفرها على رصيد عقاري فلاحي مهم. وتشكل هذه المقومات الطبيعية والمجالية قاعدة واعدة لدعم التنمية الترابية وتعزيز الأنشطة الفلاحية وتحسين فرص التنمية المحلية.

[1] حدية المصطفى(1996)، التنشئة الاجتماعية والتمثلات حالة المرأة المغربية، منشورات كلية الآداب و العلوم الانسانية،جامعة محمد الخامس الرباط ،ص11.

[2] إبن رشد، تلخيص سياسة أفلاطون ،تعريب إبراهيم نظام ومحسن مجيد العبيدي(1998)،دار الطليعة،بيروت،الطبعة الأولى، ص،172-171.

[3] معادي زينب (1988)، الاسرة المغربية بين الخطاب الشرعي و الخطاب الشعبي،المركز الوطني لتنسيق وتخطيط البحث العلمي والتقني ،مطبعة الرسالة ص 134.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

خريطة رقم 1: توطين جماعتي بير الطالب وزكوطة

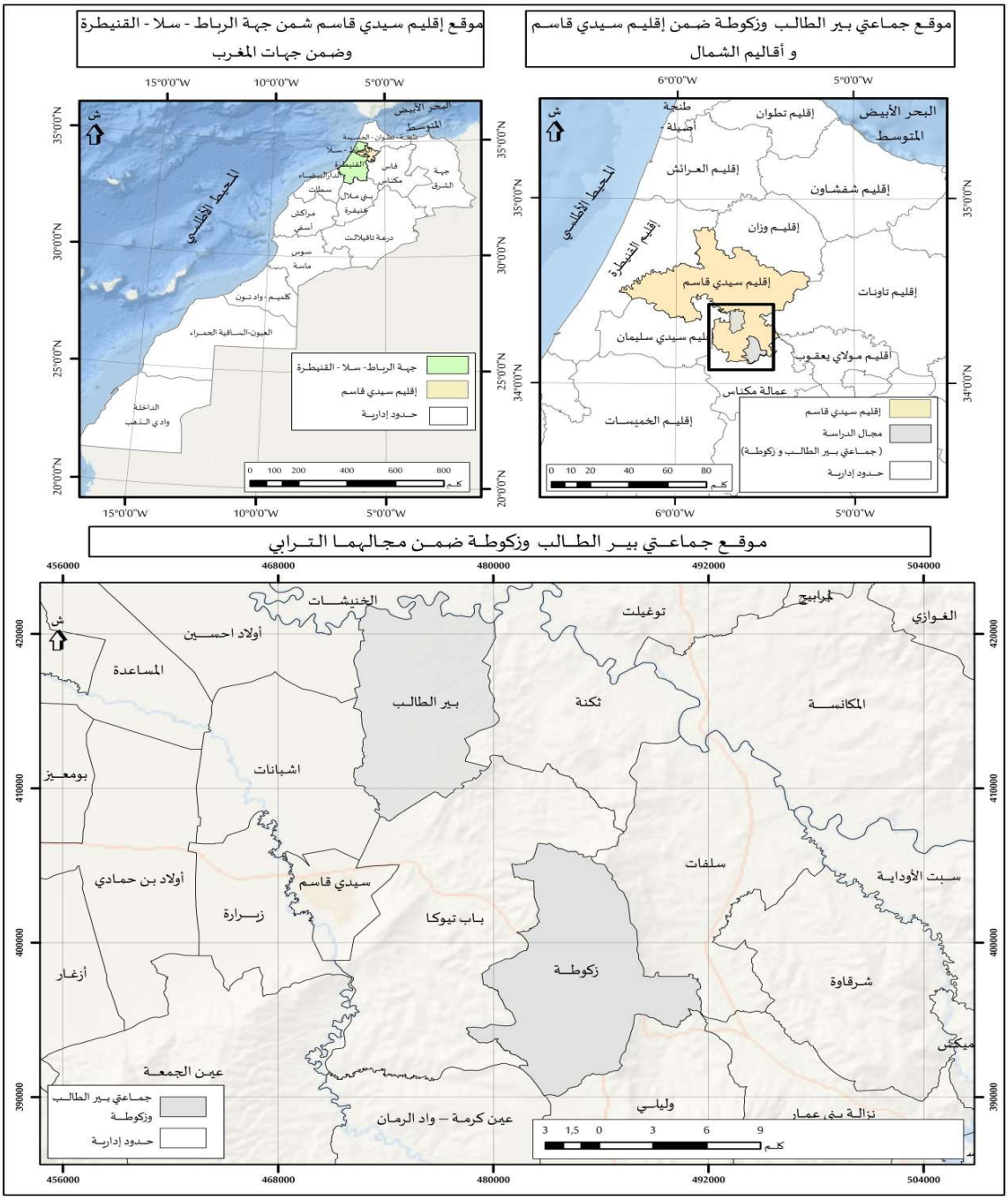

المصدر: إنجاز الباحثة اعتمادا على خرائط التقسيم الإداري للمغرب لسنة 2015

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

قرارات المرأة بخصوص البيع والشراء والرهن

مبيان رقم 1: إستشارة المرأة بخصوص البيع والشراء والرهن بالنسبة المائوية %

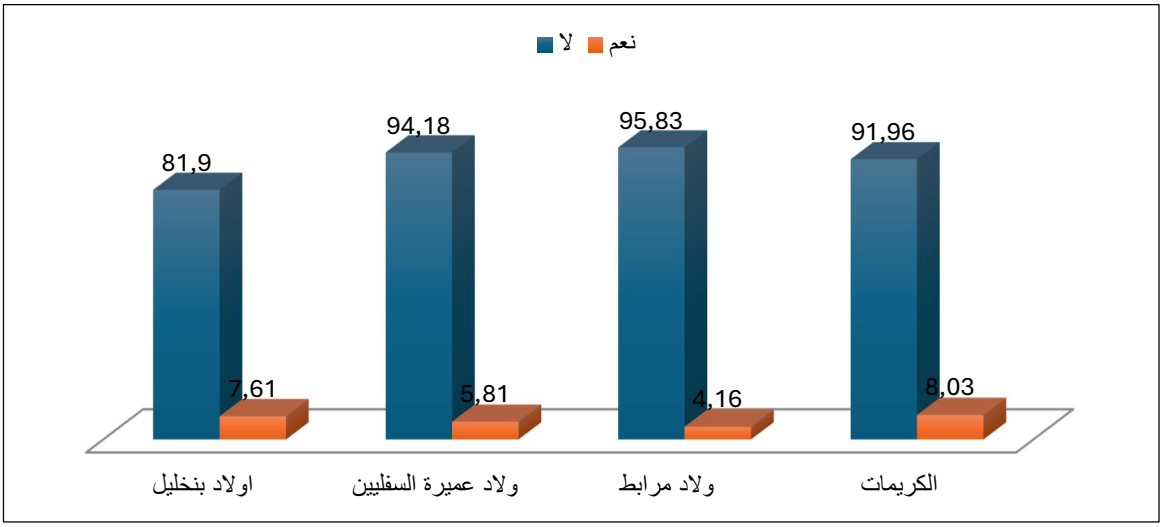

المصدر: البحث الميداني 2023

من خلال العمل الميداني يتضح أن معظم الرجال بخصوص استشارة المرأة في إتخاذ القرار بخصوص البيع والشراء والرهن، يتفقون على أن المرأة ليس لها الخبرة الكافية لإستشارتها في إتخاذ قرارات خاصة بالحيازات الفلاحية،حيث أن81,9% بدوارأولاد بنخليل لايتم استشارتهن و94,18% بدوارأولادعميرة السفليين مقابل 95,83% بدوارأولاد مرابط لايتم إستشارتهن و91,96% بدوارالكريمات، كما صرحت النساء المستجوبات أنهن لا يملكن القرار ولا يؤخد برأيهن في البيع و الرهن أو الشراء،أوحتى المصروف، حتى لو تمت إستشارتهن في بعض الأحيان.

فمن خلال العمل الميداني يتضح أن معظم الرجال بخصوص استشارة المرأة في اتخاذ القرار يتفقون على أن المرأة ليس لها الخبرة الكافية لإستشارتها في إتخاذ قرارات خاصة بالحيازات الفلاحية، والأمور المتعلقة بالأسرة، كما صرحت النساء المستجوبات أنهن لا يملكن القرار ولا يؤخد برأيهن في البيع و الرهن أو الشراء، أو حتى المصروف حتى لو تمت استشارتهن في بعض الأحيان.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

قرارات المرأة بخصوص التعليم وتربية الأبناء والمصروف

مبيان رقم 1: تدخل النساء في تربية الأبناء والرهن بالنسبة المائوية %

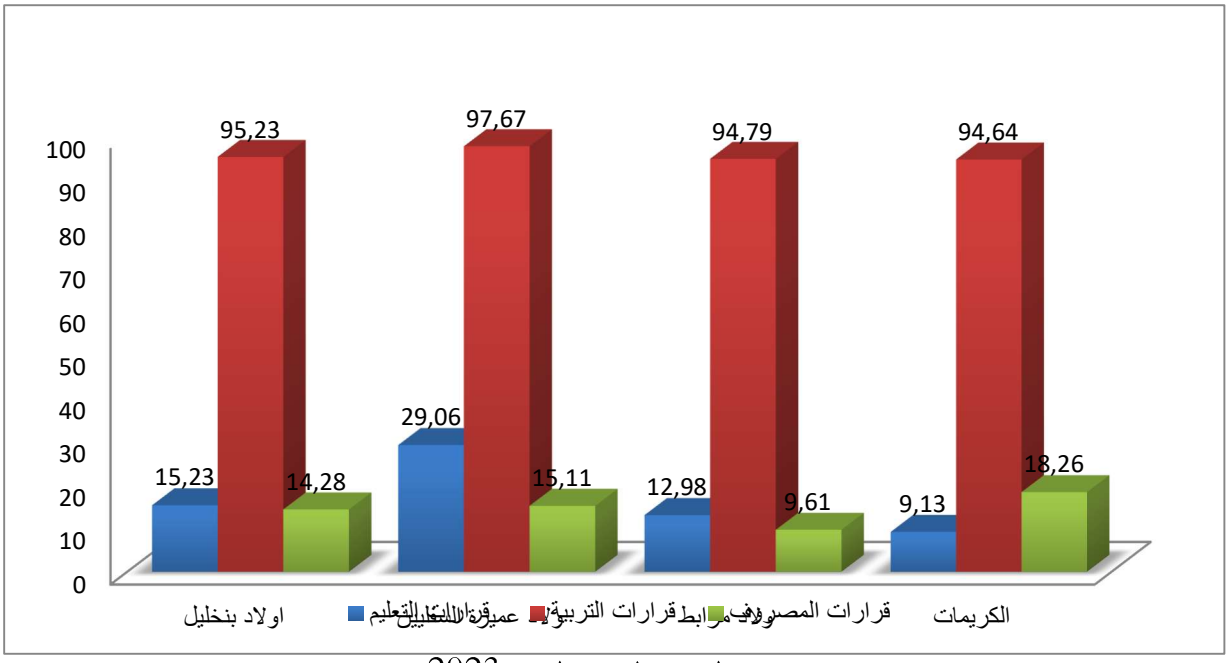

المصدر: البحث الميداني 2023

من خلال المبيان أعلاه، يتضح أن النساء اللاتي لهن حق التقرير في تربية الأبناء تشكل أعلى نسبة مقارنة مع التعليم والمصروف، حيث بلغت 95,23% بدوار أولاد بنخليل و97,67%بدوارأولادعميرة السفليين بالمقابل بلغت بدوار أولادمرابط94,79 %و94,64% بدوار الكريمات، هذه الفئة لا تملك هذا الحق بالقوة، بل بسبب التقسيم التقليدي للأدوار حيث تتحمل النساء مسؤولية رعاية وتربية الأطفال بمفردها، في غياب الزوج لفترات كبيرة خارج المترل،كما أن بعض النساء يشاركن في المصروف سواءا عن طريق العمل بالحقل أو تربية الماشية أو الحرف اليديوية كالخياطة، حيث تشكل هذه الفئة نسبة ضعيفة حيث بلغت بدوار أولاد عميرة السفليين بجماعة بير الطالب 29,06 % وهي أعلى نسبة من بين كل الدواوير بالمجال المدروس، بشكل عام صرحت النساء المستجوبات أن لهن قناعة كاملة بكون القرارالأول والأخير للرجل وبالمقابل من واجبه الإنفاق على الأسرة وتحمل كافة المسؤوليات الإدارية و القانونية.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

قرارات المرأة بخصوص التعليم وتربية الأبناء والمصروف

مبيان رقم 2: تدخل النساء في تربية الأبناء والرهن بالنسبة المائوية %

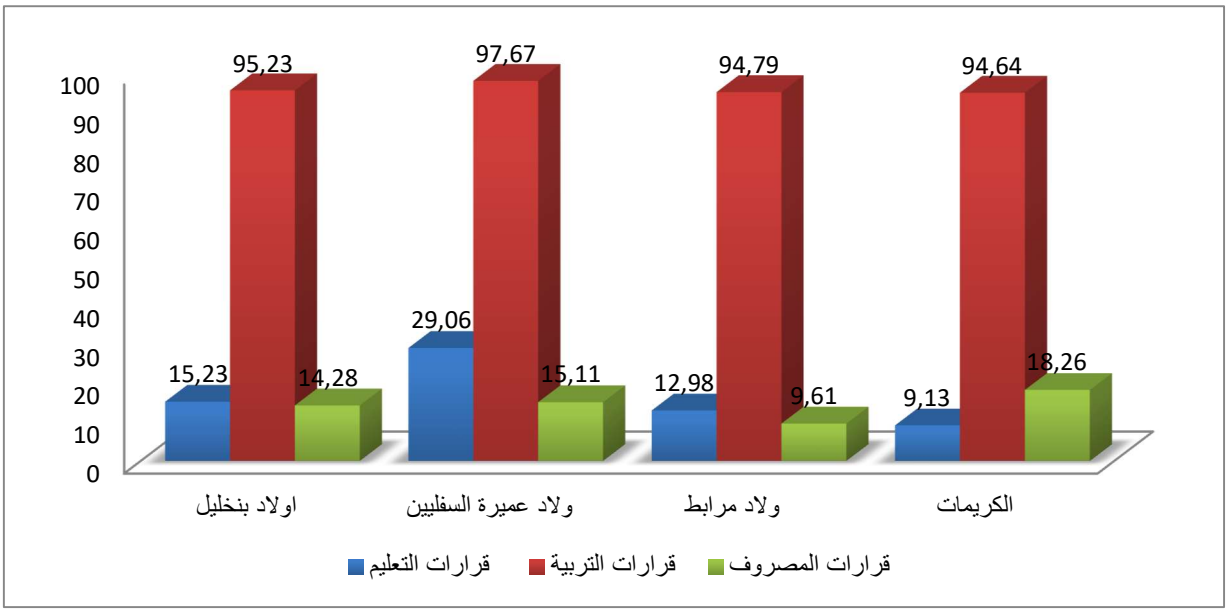

المصدر: البحث الميداني 2023

من خلال المبيان أعلاه، يتضح أن النساء اللاتي لهن حق التقرير في تربية الأبناء تشكل أعلى نسبة مقارنة مع التعليم والمصروف، حيث بلغت 95,23% بدوار أولاد بنخليل و97,67%بدوارأولادعميرة السفليين بالمقابل بلغت بدوار أولادمرابط94,79 %و94,64% بدوار الكريمات، هذه الفئة لا تملك هذا الحق بالقوة، بل بسبب التقسيم التقليدي للأدوار حيث تتحمل النساء مسؤولية رعاية وتربية الأطفال بمفردها، في غياب الزوج لفترات كبيرة خارج المنزل،كما أن بعض النساء يشاركن في المصروف سواءا عن طريق العمل بالحقل أو تربية الماشية أو الحرف اليديوية كالخياطة، حيث تشكل هذه الفئة نسبة ضعيفة حيث بلغت بدوار أولاد عميرة السفليين بجماعة بير الطالب 29,06 % وهي أعلى نسبة من بين كل الدواوير بالمجال المدروس، بشكل عام صرحت النساء المستجوبات أن لهن قناعة كاملة بكون القرارالأول والأخير للرجل وبالمقابل من واجبه الإنفاق على الأسرة وتحمل كافة المسؤوليات الإدارية و القانونية.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

خاتمة

تكشف نتائج البحث الميداني أن سلطة اتخاذ القرار داخل الأسرة القروية لا تزال تميل بشكل واضح لصالح الرجل، خاصة فيما يتعلق بالقرارات المرتبطة بالحيازات الفلاحية والتصرف في الممتلكات والموارد المالية، في حين يقتصر دور المرأة غالبًا على الجوانب المرتبطة بتربية الأبناء وتدبير الشؤون اليومية للأسرة. ويعكس هذا الواقع استمرار التقسيم التقليدي للأدوار داخل الأسرة القروية، رغم المساهمة الفعلية للمرأة في الأنشطة الفلاحية والاقتصادية، مما يؤكد وجود فجوة بين مساهمتها الإنتاجية ومشاركتها في صنع القرار. كما يبرز أن تحقيق التنمية الترابية لا يرتبط فقط بتوفير الموارد الطبيعية أو الاقتصادية، بل يتطلب أيضًا تمكين المرأة من المشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات الأسرية والإنتاجية، وتعزيز مكانتها كشريك في التخطيط والتدبير. ومن ثم، فإن دعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي والقانوني للمرأة القروية، إلى جانب نشر الوعي بأهمية تقاسم المسؤوليات داخل الأسرة، يشكل مدخلًا أساسيًا لتعزيز العدالة المجالية وتحقيق تنمية ترابية أكثر شمولًا واستدامة.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

بيبليوغرافيا

- ابن رشد، أبو الوليد (1998)، *تلخيص سياسة أفلاطون*، ترجمة وتعليق حسن مجيد العبيدي وفاطمة الملاح، بيروت: دار الطليعة.
- المرنيسي، فاطمة (1998)، *نساء على أجنحة الحلم*، الدار البيضاء: دار النشر المغربية.
- بورديو، بيير (2007)، *الهيمنة الذكورية*، ترجمة سليمان القصار، بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
- المندوبية السامية للتخطيط (2014)، *الإحصاء العام للسكان والسكنى*، الرباط.
- نتائج البحث الميداني للباحثة، جماعتا بير الطالب وزكوطة، 2023.

.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/